خطر السرقات العلمية على البحث العلمي الأكاديمي

Plagiarism Threat to the Future of Scientific Research

كايسة عليك*

جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية

Kaissa.alik@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/08 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/29 تاريخ النشر: 2022/07/22

ملخص

إنّ السرقات العلمية معضلة قديمة في الجامعات العربية، وقد ازدادت تفاقما في ظلّ تطوّر التكنولوجيا الرقمية والحوسبة، ممّا يقتضي إسهام المعنيّين بالأمر في إنقاذ مستقبل الجامعات العربية والبحث العلمي من هذا الشبح المخيف الذي يهدده باستمرار؛ حيث إنّ مهمة معظم الباحثين اليوم، تقتصر على تقنية القص واللصق وسرقة أفكار الغير وأساليبهم، وبالتالي، فإنّ السؤال الذي يلحّ نفسه في هذا الصّدد هو: – ما مصير الأجيال التي يكوّنها هؤلاء الذين يمتهنون الاحتيال والسطو على جهود الآخرين؟

* المؤلف المراسل.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

ونسعى من خلال هذه الورقة البحثية المشاركة في دقّ ناقوس الخطر الذي يهدد مستقبل البحث العلمي، واقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تسهم في مكافحة ظاهرة السرقات العلمية، والعمل على صيانة مبادئ النّزاهة العلمية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، السرقات العلمية، الأمانة العلمية، أخلاقيات البحث الملكية الفكرية.

Abstract:

Plagiarism is an long-standing problem at Arab universities, it has worsened with technological development and computerization, which requires those in positions of responsibility to get involved in saving the future of Arab universities and scientific research from the specter that continually threatens it. In fact, nowadays, the mission of most of researchers is getting limited to copy-and-paste technique, and plagiarism of others ideas and style. Therefore, the question that arises in this regard is : **What will be the fate of the generations formed by those who cheat and take advantage of the achievements of others?**

With this paper, we are trying to sound the alarm about the threat hanging over scientific research, and to recommend some solutions to tackle the phenomenon of scholarly plagiarism, and to work towards preserving the principles of scientific integrity.

Keywords: scientific research- scientific plagiarism- scientific integrity- research ethics, Intellectual property.

مقدمة

إنّ العلم صفة من صفات الله عزّ وجلّ الذي يسع علمه كلّ شيء في الوجود، وأوّل أمر أنزله الله على عباده هو العلم. وقد عظّم ديننا الحنيف مكانة العلم ورفع دراجات العلماء،

هؤلاء قد شرّفهم الله ورفع شأنهم بقوله تعالى: ﴿**يَرفعُ اللَّهُ الّذينَ آمَنُوا مِنكُمْ والّذِين أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ**﴾ المجادلة 11، وقال أيضا عزّ وجلّ ﴿**قُلْ هلْ يَسْتَوِي الّذِينَ يَعْلمُون وَالّذينَ لاَ يَعْلَمُونَ، إنّما يَتَذَكّرُ أَوْلُوا الأَلْبَاب**﴾ 1 (الزمر: 9))، فلا تُبنى الحضارات ولا تزدهر الأمم ولا تخلع الشعوب ثوب الذّل والجهل إلاّ بالعلم، وبه يرتقي الإنسان وتصعد المجتمعات إلى العلوّ، ممّا جعل الأمم الواعية بهذه الأهمية تقدّس العلم وتسخر كلّ جهودها وإمكانياتها لتطوير العلم والمعرفة، فهي بذلك تصنع الفارق، وتضمن الرّفاهية والعيش الكريم لشعوبها، وهذا كلّه يبرّر العناية الزائدة بالبحث العلمي لدى تلك الأمم، ممّا جعل كذلك الدول العربية تتسابق إلى تطوير منظومة بحوثها العلمية، وجعل البحث العلمي الوسيلة المثلى تتخطى بفضله المشاكل والصراعات، وتنتفض به غبار التخلف، وتجد الحلول لمختلف الأزمات التي تعصف في الكثير من الدول العربية، لاسيما في الوقت الراهن، أضف إلى ذلك السعي، بفضل البحث العلمي، لبناء اقتصاد المعرفة والالتحاق بالركب الحضاري.

وتضطلع مؤسسات التعليم العالي لا سيما الجامعات بالدور المحوري في حلّ الأزمات، ونشر المعرفة والثقافة، ومسايرة متطلبات العصر، وذلك بفضل الإطارات والكفاءات التي تكوّنها في شتى المجالات، هذه الإطارات والكفاءات بدورها تسهم في تطوير المعرفة وإنجاز بحوث علمية من شأنها أن تغيّر أوضاع المجتمعات نحو الأفضل، ولا يتحقق ذلك إلاّ بتوفير الشروط الملائمة تزدهر فيها البحوث العلمية وتنمو، فما يميز الجامعة عن بقية المؤسسات التعليمية الأخرى هو كونها مصدرا هاما لإنتاج المعرفة، مهمّتها الأساسية تطوير آليات البحث العلمي واستثمارها لإنتاج المعرفة وتطويرها، ﴿وتعدّ البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتمييز في سلم تصنيف

الجامعات محليا وإقليميا ودوليا»[1]، إلاّ أنّ الكثير من الجامعات العربية، تعرف ظاهرة خطيرة جدا على البحث العلمي الأكاديمي، خاصة في السنوات الأخيرة، والتي تتمثل في السطو على جهود الآخرين، والسرقات العلمية المختلفة والمتنوّعة التي تخلّف أضرارا على الطلبة والباحثين والجامعة، وبالتالي، على المجتمع برمته.

وبناء على ما سبق، فإنّ السؤال المحوري الذي يلح نفسه في هذه الورقة البحثية يتمثل في ما يلي:

- ما هي أضرار السرقات العلمية على الطلبة والباحثين والجامعة، وعلى مستقبل البحث العلمي في ظلّ هذه العملية الخطيرة التي تهدده باستمرار، وكيف يمكن تخطّي هذه الأزمة الخطيرة؟

ومنه تتفرع مجموعة من التساؤلات، تتمثل في:

- ما البحث العلمي، وما هي أهميته؟ وما هي الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث الأكاديمي؟

- ما المقصود بأخلاقيات البحث العلمي؟ ما السرقات العلمية، وما هي أسبابها؟ وما هو أثرها على البحث العلمي الأكاديمي؟

- ما هي الحلول اللازمة لمشكلات السرقات العلمية؟

وينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ ظاهرة السرقات العلمية قد انتشرت في الأوساط الأكاديمية بشكل رهيب وبكلّ أنواعها، وتمارسها جميع فئات الباحثين، بما في ذلك أساتذة التعليم العالي، وهذا خطر يهدّد مستقبل البحث العلمي الأكاديمي والجامعات العربية إن لم تسرع الأطراف المعنية لإيجاد الحلول اللازمة، ووضع حدّ لهذه العملية الشنيعة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول مشكلة راهنة وحساسة، أبعادها خطيرة جدا على الفرد والمجتمع بصفة عامة، والمجتمع الأكاديمي على وجه الخصوص، وتقلّل من قيمة الجامعة وهيبتها، وتمسّ بأخلاقيات البحث العلمي، وتنتهك حقوق الملكية الفكرية، وبالتالي ينبغي دقّ ناقوس الخطر قبل فوات الأوان.

ويستهدف هذا البحث وصف ظاهرة السرقة العلمية، والإسهام في تشخيص أسبابها، وفي اقتراح بعض الحلول اللازمة للحدّ من خطورتها.

1 – مفهوم البحث العلمي:

يُقصد بالبحث العلمي ﴿الاستقصاء الذي يتميّز بالتنظيم الدّقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جيّدة والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها﴾[2]. فالبحث بهذا المعنى هو التّقصي عن الحقائق بأسلوب علمي دقيق، يبذل الباحث في إنجازه جهدا علميا للتنقيب عن حقائق معيّنة لمعالجة مشكلة ما بمنهجية علمية وطريقة إبداعية فاعلة. ويعرف (العاجز) البحث العلمي بأنّه ﴿السعي المنظم بين الأفكار المتعلّقة بمشكلة ما، وما دوّن منها في الكتب، وما سكن في أدمغة العلماء، والتّعرّف على ذلك كلّه، وسبر أغواره، والغوص في دقائقه حيث يطمئن الباحث إلى أنّه لم يترك شيئا قد قيل في موضوعه إلاّ وقد اطلع عليه﴾[3]، بمعنى أنّ البحث العلمي مسؤولية عظيمة يأخذها الباحث على عاتقه، ينبغي أن يستشعر حجمها؛ فيتحمّل مشاقها ومتاعبها، ويضّحي بوقته وجهده ليصل إلى أجوبة لتساؤلاته، وسبر أغوار ما دوّن في الكتب وتحليل مضامينها، واكتشاف معارف جديدة ، والإسهام في اقتراح الحلول الناجعة للمشكلة التي يعالجها البحث، والوصول إلى نتائج تفيد مجال التخصص الذي يبحث فيه، ﴿إنّ ضرورة البحث العلمي تتجلى من أنّه وسيلة للاحتفاظ بما

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

يصل إليه المجتمع وتطوّر ونقله من حال إلى حال والأساس لحل المشاكل بحيث أصبحت المشاكل على أساس المنهج العلمي، وأن يبتعد المنهج عن حلّ المشاكل بالطرق التقليدية غير العلمية﴾[4]، شريطة أن يحافظ الباحث على أخلاقية البحث العلمي في أبحاثه، لاسيما الالتزام بضوابط الأمانة العلمية.

ويعتبر الباحثون البحث العلمي ﴿وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر، والاتجاهات، والمشاكل، وينطلق من الفرضيات والتخمينات يمكن التأكّد منها بإتباع سبل تحقّق أهدافا ويمكن قياسها بقوانين طبيعية أو اجتماعية يحتكم النّاس إليها ويستهدف الوصول إلى نتائج تحقق رغبات الباحث أو الجهة المتبنية للبحث﴾[5].

وينصب البحث العلمي على ﴿عضو هيئة التدريس الذي يشكّل ركنا من أساسيا في الجامعة، والبحث العلمي هو ما يميّز أستاذ التّعليم الجامعي عن غيره﴾[6]، فالفئات المعنية بالبحث العلمي هم الباحثون المتخصّصون والأساتذة الجامعيون، والطلبة تحت إشراف أساتذتهم.

2- أهم سمات الباحث:

لكي يفوز الفرد الذي يخوض غمار البحث بلقب الباحث العلمي، ينبغي أن يلتزم ببعض القيّم، وأن تتوفّر فيه مجموعة من الصفات، أبرزها: الخبرة العلمية، والتخصّص الأكاديمي، والقدرة على الاطلاع على أدبيات التخصص العلمي، والمهارة العلمية في تسجيل الملاحظات، والبراعة في تسجيل المقابلة، والقدرة على تفريغ البيانات وتبويبها، ومعالجة البيانات وتحليلها ومناقشتها[7]، ويكون مثابرا صارما وجديا في أبحاثه، ومنطقيا في تفكيره وموضوعيا في تحليله، وأمينا في نقل أفكار وأراء غيره، حريصا على التوثيق الكامل والسليم، بعيدا عن الغرور والتكبّر، وتكون خطته في البحث حكيمة...، إلى غيرها من

السمات التي إذا اتّصف بها الباحث، يظلّ قدوة لغيره ومنارة تضيء لهم الطريق، و يكون ذا كفاءات علمية تؤهله للإسهام في تقديم حلول قوية وناجعة للمشكلات المطروحة في مجال تخصصه، وتميّز بحثه بالجودة والفعالية.

3- مفهوم أخلاقيات البحث العلمي:

للبحث العلمي أسس وقواعد وأخلاقيات ينبغي على كلّ باحث، مهما كانت درجته العلمية، أن يلتزم بها و﴿أخلاقيات البحث العلمي هي مبحث من مباحث علم الأخلاق ويقصد به إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم والتي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه﴾[8]، وتُلزم أخلاقيات البحث العلمي الباحث باحترام حقوق الآخرين ومواقفهم ووجهات نظرهم، ويلخّص بعض الباحثين هذه الأخلاقيات في: التواضع العلمي، والبعد عن الانفعال، وأهلية البحث العلمي، والنقد الهادف، وعدم التأثر بالأشخاص والأفكار، والدقة في نقل آراء الآخرين، والصدق، والصبر والسلامة، الخبرة، سرّية المعلومات[9]، وامتلاك المؤهلات، والكفايات، وسعة المعرفة، والقدرة على التعمّق في الأفكار، وتفسير المعلومات، وتحمّل التعب، والقدرة على تخطّي جميع العراقيل، واحترام وجهات نظر الغير، وإدراك الأمور بذكاء وموضوعية... إلى غير ذلك من الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث العلمي، وتُعتبر أخلاقيات البحث العلمي ذات أهمية بالغة، لأنّه ﴿غالبا ما يتمّ التعامل مع العلم بأساليب لا أخلاقية من قِبَل بعض الأفراد والمنظمات من أجل تقديم أجنداتهم الخاصة والاشتراك في الأنشطة التي تتناقض مع معايير السلوك العلمي﴾[10]. لكن النّزاهة العلمية واحترام الملكية الفكرية للآخرين وعدم السطو على جهود الغير، تبقى الصفات الأخلاقية الأساسية للباحث وضوابط مهمة ينبغي الالتزام بها مهما كانت ظروف الباحث والتزاماته.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

4 – مفهوم الأمانة العلمية:

الأمانة العلمية هي من أبرز المبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث العلمي، ويتحقق ذلك بالحفاظ على الملكية الفكرية للآخرين، والحرص على توثيق المراجع التي ينقل منها الباحث معلوماته، وتعني الأمانة العلمية مراعاة أمور كثيرة، أهمها:

﴿– وجوب الإشارة إلى المصادر التي تمّ الاقتباس منها.

– مراعاة الدّقة والموضوعية في نقل المعلومات المقتبسة.

– (...) تقتضي أن يتوخى العالم الدقة في وصف وتسجيل الظواهر والملاحظات العلمية، وأن يرجع المعرفة العلمية إلى مكتشفها لكي تتحقق الأمانة العلمية، لابد أن يتحرى ما قام به الآخرون، وبهذا تبرز إحدى الخصائص الأساسية للعلم وهي التراكمية﴾[11]. تقتضي الأمانة العلمية من الباحث، إذن، أن يلتزم بذكر المراجع والمصادر التي منها يستقي معلوماته، ويوثقها في الهامش باعتماد القواعد العلمية المتفق عليها، كما يكون الباحث علميا، ملتزما الموضوعية والدقة والصرامة في التعليق على تلك المعلومات وعلى أفكار غيره من المؤلفين والمفكرين، فلا شيء يبرر أبدا لجوء الباحث إلى سرقة جهود غيره إلاّ ضعف مستواه، وافتقاره إلى كفاءات تؤهله للبحث وإنتاج المعرفة، ﴿فالأمانة العلمية ركيزة أخلاقية قائمة بين الباحثين، والخروج عنها ليس فقط عملا لا أخلاقيا، ولكنه قد يشكّل فعلا جرميا يعاقب عليها القانون ويفترض بالبحث أن ينسب الأفكار إلى أصحابها وأن لا ينكر عليهم حقهم فيها﴾[12]، فينبغي أن يكون القانون صارما مع كلّ من يتجرّأ على خيانة الأمانة العلمية، وأن تُطبق عليه إجراءات تأديبية ويُجرد من الشهادة العلمية ويُفصل عن منصبه، ليكون ذلك درسا للآخرين.

5– مفهوم السرقات العلمية:

تُعد السرقات العلمية جريمة علمية وأخلاقية، وهي ظاهرة خطيرة تهدد البحث العلمي في السنوات الأخيرة، وهي تعني ﴿أن يُنسب أيّ شخص، طالب أو باحث لنفسه فكرة أو فقرة أو عمل علمي أو بحثي أو بيداغوجي أو أرقام وإحصائيات أو صور أو فيديوهات هي في الحقيقة من إنتاج وجهد الآخرين﴾[13]، وقد جاء في قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري، رقم933 المؤرّخ في 28 جويلية 2016، الذي يحدّد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ما يلي: ﴿تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كلّ عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كلّ من يشارك في ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غشّ في الأعمال العلمية المطالب بها أو في منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى﴾[14].

وكما تُعرف السرقات العلمية بأنّها ﴿شكل من أشكال النقل غير القانوني، وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدّعي أنّه عملك. وهو عمل خاطئ سواء كان متعمّدا أو غير متعمّد﴾[15]. وقد عرفت مثل هذه التصرفات انتشارا على نطاق واسع لتشمل مختلف الأبحاث العلمية؛ الرسائل والأطروحات الجامعية، والمقالات والأوراق البحثية، والكتب والمجلات، وقد امتدّ الأمر إلى ﴿مواضيع مطبوعات المحاضرات الموجّهة للطلبة، الذين سرعان ما يكتشفون الأمر ويتداولونه في الأوساط الجامعية، ممّا يثير استياء كبير وزعزعة الثقة ما بين هؤلاء الطلاب والأساتذة المتورطين في هذا النوع من الاحتيال، مما يعود ذلك على سمعة الأستاذ بالدرجة الأولى، ثمّ على سمعة الجامعة ككلّ في الأوساط العربية والعالمية﴾[16].

6- وضعية البحث العلمي في العالم العربي:

يطرح باحثان جزائريان، في سياق حديثهما عن الانتشار الخطير لظاهرة الانتحال العلمي في الكثير من الجامعات الجزائرية، سؤالا مهما، مفاده ﴿هل من المعقول والمقبول أخلاقيا وأكاديميا قبول نجاح الطلبة والباحثين ونيلهم الشهادات والترقيات العلمية استنادا إلى أعمال وجهود غيرهم عن طريق الانتحال والسرقة؟﴾[17]، فعلا، فهناك في الجامعات الجزائرية وجامعات أخرى عربية كثيرة باحثون لا يتحرّجون من هذا العمل الشنيع الذي يقلّل من هيبة جامعاتنا، ويزرع الفساد في أوساط البحث العلمي، فقد كثرت الشكاوى والمتابعات القضائية ضدّ باحثين يسطون على جهود غيرهم وينسبونها لأنفسهم، وينتهكون الحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالآخرين، فينقلون فقرات ونصوص، وأحيانا فصولا، دون أن يعزوا ذلك إلى أصحابها، ولا يذكرون المصادر التي استقوا منها نصوصهم وأفكارهم. فكيف لباحث أن يدّعي أنّه صاحب فكرة، أو نص، أو مقال، وهو لم يقدم شيئا؟ ومن نماذج السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية، حسب الباحثين (خالد عبد السلام وخياطي مصطفى):

- سرقة وانتحال البحوث والأعمال الجاهزة الفردية والجماعية التي يكلف بها الطلبة في الأعمال الموجهة، أو الأعمال التطبيقية على مستوى اللسانس والماستر.
- سرقة مذكرات التخرج في كل المستويات (اللسانس والماستر والدكتوراه).
- سرقة المطبوعات والمحاضرات البيداغوجية بالنسبة للأساتذة الجامعيين قصد التأهيل الجامعي، وسرقة أعمال البحث العلمي في إطار فرق البحث.
- سرقة المقالات العلمية التي تنشر في المجلات العلمية.
- سرقة فصول ومحاور من الكتب والمؤلفات العلمية.
- سرقة المداخلات في الملتقيات والندوات الوطنية والدولية.

– إدراج أسماء أساتذة أو طلبة ضمن مقالات أو مداخلات في ملتقيات أو ندوات علمية ...الخ.

– إدراج أسماء أعضاء في لجان علمية لمجلات وملتقيات دون علم أصحابها ولا استشارتهم في الموضوع.

– إعادة تقديم الطالب لنفس العمل الذي سبق وأن ناقشه في مستويات سابقة على أنّه عمل جديد مع تغيير عنوان العمل والمشرف[18]، إلى جانب ما سبق ذكره، فإنّ لتطور تكنولوجيا المعلومات والشبكة العنكبوتية دورا، إلى حدّ كبير، في تفاقم ظاهرة السرقات العلمية وتسهيلها أكثر، وذلك عن طريق عملية نسخ لصق، أو بالأحرى، بالنسخ الحرفي للنصوص وأحيانا للبحوث برمتها ثمّ لصقها، أضف إلى ذلك لجوء الكثير من الباحثين إلى ترجمة الأفكار من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وإدراجها في بحوث خاصة دون إحالة إلى المراجع الأصلية، هذا الفساد العلمي يهدد كيان الجامعات العربية، ويؤسس لأنواع أخرى من الفساد الذي يمتدّ إلى مؤسسات أخرى غير الجامعات.

ومثل هذه السلوكات خطير جدا على الجامعات، وعلى الأمة برمتها، في الوقت الذي ينبغي فيه والتشييد بجهود العلماء والباحثين الذين يكرّسون وقتهم وحياتهم لخدمة العلم، والاستفادة منها للإسهام، إلى جانبهم، في إنتاج المعرفة وازدهار العلوم، والمشاركة في حلّ الأزمات واقتراح حلول لمشكلات المجتمع.

ومن مظاهر السرقات العلمية اليوم؛ كثرة الأبحاث، وكثرة المجلات، والمؤلفات في تخصص واحد تدور في فلك واحد، دون أي إضافة علمية جديدة، ودون الوصول إلى تغيير أوضاع المجتمع والحدّ من الأزمة التي يعيشها العالم العربي من عدة نواحي، ونقرأ يوميا، في

الجرائد، وعلى شبكة الأنترنيت، شكوى حول هذا الاستخفاف بالبحث العلمي، والتنديد بخطورة الوضع، وإبداء القلق حول مستقبل الجامعات العربية.

وفي حقيقة الأمر، نجد أنّه حتّى الجامعات الغربية لا تخلو من مثل هذه السلوكات غير الأخلاقية، لكن في الجامعات الغربية، لا يتواطأ المسؤولون مع منتهكي حرمات العلم، فإنّ تجرأ أحد على الانتحال العلمي والسطو الأكاديمي، فسيسمع به القاصي والداني، وتنقل وسائل الإعلام فضيحته ليسمع بها العالم أجمعين، ويكون عبرة لمن يمارس النصب والاحتيال والتزوير في البحث العلمي، حتى وإن كان من أصحاب النفوذ، وهناك أمثلة كثيرة تشهد على إقالة مسؤولين كبار من مناصبهم بسبب السرقات العلمية، أبرزها قصة وزيرة التربية الألمانية (أنيت شوافان ANNETTE Schavan) التي استقالت من منصبها بعدما جرّدتها الجامعة التي تخرّجت منها من شهادة الدكتوراه سنة 2013، بسبب اتّهامها بانتحال أجزاء من رسالتها الدكتوراه التي حصلت عليها عام 1980. كذلك استقالة وزير الدفاع الألماني السابق (كارل ثيودور زو غوتونبيرغ) من منصبه سنة2011، بسبب اتهامه كذلك بالانتحال في رسالته الدكتوراه من قبل الجامعة التي تخرج منها، وهي جامعة (بايرويت) الألمانية. وهذا دليل على أنّ العبث بمسألة البحث العلمي غير مسموح به، حتى وإن تعلّق الأمر برئيس جمهورية، هذا في الغرب، أمّا بعض الجامعات العربية، فهي حين تتلقى شكاوى ضحايا الانتحال العلمي، ترمي بها في سلة المهملات، ونحن نعيش هذه الوقائع باستمرار، ولم يسمع أحد أنّ جامعة عربية معينة قد اتّهمت مسؤولا بالانتحال العلمي، بل لا تتجرأ الجامعة حتى على النبش في الحياة العلمية للمسؤولين، ففي الجامعات الجزائرية مثلا، يوجد طلبة قد تحصلوا على شهادات بالتزوير، وهم يشغلون مناصب جدّ مهمة في الجامعة ويعملون في أريحية تامة.

7- أسباب السرقات العلمية:

إنّ ما يهم أغلبية الطلبة، في الأعوام الأخيرة، هو الحصول على الشهادة واللقب والمنصب، ولا يسعون لاكتساب كفاءات علمية تؤهلهم ليكنوا إطارات تفتخر بهم الأمة وتزخر بهم، ويقودوا المجتمعات نحو العلم والمعرفة.

إنّ معظم الباحثين لا يفكّرون بالتأمل في العنوان الذي يناسب تخصصهم ومعارفهم، بل يكيّفون أبحاثهم حسب المعطيات والمواقف والإمكانات، وليس حسب المعارف والكفاءات والمؤهلات، فيشارك في المؤتمرات والاستكتابات الجماعية والمجلات العلمية حتى وإن كانت موضوعاتها لا علاقة لها بتخصصه، والأساس هو أن ينشر عددا كبيرا من المقالات، والكتب، ويكون له عدة مشاركات في الملتقيات العلمية، ممّا يسمح له بالترقية أو الحصول على منصب مهم.

- الاهتمام بالكمّ في البحوث العلمية على حساب الجودة والنّوعية والأصالة.

وهناك من يربط ذلك بانعدام وجود رقباء يراجعون الأبحاث قبل نشرها، لكن حتى وإن وُجد المراجعون، نجد الكثير منهم يفتقرون إلى كفاءات تؤهلهم لتحكيم الأبحاث بمنهجية علمية صارمة، والدليل القاطع على ذلك، نوعية بعض المجلات العلمية التي تصدرها الكثير من الجامعات العربية اليوم، حيث تنشر أبحاثا لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، رغم أنّها لا تُنشر إلى بعد مرورها على لجن التحكيم.

قد يعاقب الطالب، لكن أصحاب المناصب يستمرون في الانتحال، فهناك عمداء كليات ارتكبوا جرائم علمية من خلال السرقات العلمية، ولم يتجرّأ أحد على معاقبتهم.

8- أثر السرقات العلمية على مستقبل البحث العلمي:

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

لا يخفى على أحد الوضع الذي يعيشه البحث العلمي في العالم العربي اليوم من انتهاكات الحقوق الملكية الفكرية، سواء من قبل طلبة اللسانس والماستر الذين لا يجهدون أنفسهم لإيجاد حلولا بديلة لتقنية (قص) و(لصق) للبحوث من الأنترنيت، ويحصلون بعد مناقشتها على الشهادات، أو المشرفين الذين لا يحمِّلون أنفسهم عناء الكشف عن مصدر معلومات طلبتهم، فغالبا ما يجدون أنفسهم يصحِّحون أبحاثا منقولة من الأنترنيت، تابعة لباحثين غير طلبتهم، ولا يدركوا ذلك، والبعض يدرك ذلك لكنه يتجاهل الأمر لكي يسهّل العمل على نفسه، وقد يكتشف الأعضاء المناقشين ذلك بعد فوات الأوان إن كانوا من الفئة التي تقرأ البحوث بجدية، والأغلبية لا يأبهون بخطورة الأمر، هؤلاء الطلبة سيدمنون على الغشّ، ويصبحون بارعين في السطو على جهود الغير بذكاء وفطنة، هذه المشكلات نعيشها يوميا بالجامعة الجزائرية، ولا يقتصر الأمر على الطلبة، بل يمتدّ ذلك إلى الأساتذة الباحثين، وحتى أساتذة التعليم العالي، وهناك حالات، لا يسمح السياق بذكرها، وهي خطيرة للغاية.

وإذا استمر وضع البحث العلمي على حاله، فإنّ ذلك يعود بأضرار على كلّ من الطالب والأستاذ والجامعة، أخلاقيا وعلميا ومهنيا، ويلخص أحد الباحثين هذه الأضرار فيما يلي:

بالنسبة للطالب والباحث؛ فهي تقلّل من قيمته، ولا يستفيد من المعارف والمعلومات التي سرقها، وتجعل مستواه وتكوينه ضعيفا وأداءه رديئا، وتشكّك في مصداقية الشهادة أو الترقية التي تحصل عليها، وتشعره بالنقص وعدم الثقة بالنفس، لكونه غير قادر على إنتاج أفكار خاصة، وتشعره بالخوف والارتباك بسبب تعاظم الشعور بالذنب لديه. وتعرضه لإجراءات قانونية ردعية، كما أنّها تعيق تطوّر التفكير وروح النّقد الذي يُفترض أنّه تنميه الجامعة[19]. فالسرقات العلمية تكرّس الرداءة، وتزعزع ثقة الطالب أو الباحث بنفسه، فيعرض نفسه لفضائح تشوّه سمعته وتقلّل من قيمته، وقد يضع حدّا لمستقبله العلمي

والمهني، حيث إذا وُجّهت له تهمة الانتحال، فقد يؤدي ذلك إلى فصله عن وظيفته وسحب الشهادة منه.

أمّا أضرار السرقات العلمية على الجامعة، فيلخصها الباحثان (خالد عبد السلام وخياطي مصطفى) في: جعل أداء المتخرجين في المؤسسات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية رديئا، وتعرقل وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في تفشي قيم التحايل والتزوير والغشّ في كلّ مجالات حياة المجتمع[20]، ولا يُستبعد، في وقتنا الراهن، ظهور أعراض الانحلال في مجتمعاتنا العربية، فالفساد الذي يعمّ الكثير من الإدارات والمؤسسات، وكذا التزوير المنتشر في العديد من القطاعات ما هو إلاّ امتداد للتّزوير الذي نشأوا على ممارسته في المدارس والجامعات، من خلال إنجاز واجباتهم المنزلية وإنجاز المشاريع البحثية التي ينقلونها حرفيا من الأنترنيت والكتب، ثمّ مذكراتهم ورسائلهم الجامعية التي يعتمدون في إنجازها بنسبة عالية على النّقل من أبحاث الغير.

وهناك أساتذة جامعيون يتورّطون في مثل هذه الأساليب المخزية، والكثير منهم تمّ فضحهم، فجلبوا فضيحة للجامعات التي يشتغلون فيها وأسهموا في إساءة سمعتها بعد تشويه سمعتهم، وفي ظلّ الاستمرار في مثل هذه الممارسات الدنيئة، واستمرار الوزارات في إصدار قرارات تدين السرقات العلمية وتهدد المنتحلين لحقوق الملكية المعرفية بالعقاب، دون تنفيذ تلك القرارات في أرض الواقع، فإنّ مستقبل الجامعة والبحث العلمي مهدّد بالضياع.

9- اقتراح بعض الحلول:

إنّ حاجات البحث العلمي لا تقتصر على وضع مؤلّفات في القواعد المنهجية اللازم إتباعها لإعداد خطوات البحث بإحكام ، لأنّه ﴿مخطئ من يتصوّر أنّ البحث العلمي، يقوم فقط على منهجية علمية؛ تتصل بتحديد المشكلة، وإعداد التصميم البحثي وتجميع المعلومات، والكتابة والصياغة، وإنّما يقوم أيضا على مجموعة من المعايير والقيم الأخلاقية التي على الباحث أن يكون ملما بها﴾[21] فلا تفيد القواعد المنهجية السليمة بمعزل عن القواعد الأخلاقية وضوابط الأمانة العلمية والتّحلي بالصبر وتحمّل عناء البحث، واحترام حقوق الباحثين الآخرين، والاعتراف بفضلهم على الجامعة وعلى المجتمع والميادين العلمية المختلفة، على الباحث أن يتحلى بالضمير العلمي والمهني، ويكون واعيا بخطورة الانتحال العلمي، لكي يربّيّ الأجيال على حبّ الصّدق، المعرفة واحترام المعرفة والبحث العلمي.

فالوزارة الجزائرية، على سبيل المثال، وضعت مرسوما وزاريا جديدا يحدّد عقوبات السرقات العلمية منذ 2016، ولم يوضعه حيّز التنفيذ، بل يمكن الجزم بأنّ ظاهرة الانتحال قد تفاقمت أكثر بعد 2016، دون تنفيذ أيّ عقوبة على المنتحلين والمزوّرين.

وبناء على ما سبق، فإنّ من بين الحلول الناجعة لظاهرة السرقات العلمية؛ ضغط

– الوزارة على مسؤولي الجامعات لتوعية الطلبة والباحثين بخطورة السرقات العلمية، ووضع تدابير الرّقابة لتجنب مثل هذه السلوكات، مع الصرامة في التعامل مع حالات الغشّ، وتطبيق قوانين ردعية على الطلبة والأساتذة الذين يمارسون مثل هذه السلوكات كسحب الشهادات منهم وفصلهم عن العمل لردّ الاعتبار للبحث العلمي الأكاديمي.

– اقتداءً ببعض الدول الغربية، (في أوروبا وأمريكا) التي عملت على إنشاء مواقع أو آليات برمجية لكشف التزوير والانتحال في البحوث العلمية، من خلال مراقبة وفحص الأبحاث التي يتقدم بها الطلبة والباحثون (تلك المواقع منشورة على شبكة الأنترنيت)،

ينبغي على جامعاتنا الاستفادة من تلك البرمجيات ومن الأدوات التي وُضعت خصيصا للتحقق من السرقات العلمية، فبفضل تلك الأدوات والبرمجيات يمكن تجنب الانتحال وحماية حقوق الملكية الفكرية للباحثين والعلماء، والإسهام في إنتاج بحوث علمية أصيلة، والحصول على دراجات علمية مناسبة، ومناصب مستحقة، وهكذا يتمّ تعزيز قيّم النزاهة والأمانة العلمية.

الخاتمة:

يُعتبر انتهاك أخلاقية البحث العلمي والسطو على جهود الغير من أصعب وأخطر التحديات التي تواجه البحث العلمي الأكاديمي في السنوات الأخيرة، ذلك على مستوى الرسائل الجامعية والمجلات المختلفة، وعلى مستويات أخرى عديدة، حيث وُضع تحت تصرّف الكثير من الباحثين وسائل عدة تسهّل لهم عملية النصب والاحتيال العلميْن، يأتي في طليعتها الانترنيت والحاسوب اللذان طالما يتمّ استغلالهما للاعتداء على الجهود الفكرية للباحثين، وإن استمر الوضع على هذه الحال، فإنّ مصير البحث العلمي هو فقدان المصداقية، ومصير الجامعات الجزائرية، والعربية على وجه العموم، هو السقوط في الهاوية، ممّا يستوجب على المسؤولين أخذ التدابير اللازمة عاجلا، مع العلم أنّ المسؤولية الرئيسة تقع على عاتق الأستاذ الجامعي الذي ينبغي أن يكون قدوة علمية يقتدي به الطلبة، فلا يلهث وراء الترقيات ممّا يدفعه إلى نشر مقالات لا تُعدّ ولا تحصى، أو المشاركة كلّ أسبوع في ملتقيات علمية، دون الالتفات إلى نوعية البحوث التي يشارك بها أو ينشرها، وينبغي أن يكون مرجعا لطلبته، بل مصدرا مهما للمعرفة، يفوز باحترام الأسرة الجامعية أوّلا والمجتمع ثانيا، فضلا عمّا يتسلّح به من مهارات وكفاءات، ويكون مرشدا لطلبته، ويعمل على توعيتهم بخطورة التزوير والسرقات العلمية.

الهوامش:

[1] – آية عبد الله أحمد النويهي، دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع، تاريخ النشر:15 جوان 2014، تاريخ الاطلاع، 22 أكتوبر 2021. https://democraticac.de/?p=1905

[2] – مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 2000، ص14.

[3] – العاجز فؤاد علي، معايير السلوك الأخلاقي لنشر البحوث العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بغزة، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، تصدرها الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، المجلد19، ع1، 2011، ص5.

[4] – سعيد جاسم الأمدي، أخلاقيات البحث العلمي في لعلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، ط2، مؤسسة وارث الثقافة، العراق، 2008، ص9.

[5] – مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ص16.

[6] – منى توكّل السيّد، أخلاقيات البحث العلمي، منشورات جامعة المجمعة، كلية التربية بالزلفي، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013، ص14.

[7] – وقد وردت تفاصيل وشرح كلّ خاصية من الخاصية المذكورة في المتن عند: سعيد جاسم الأمدي، أخلاقيات البحث العلمي في لعلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، من ص13 إلى ص 16.

[8] – منى توكّل السيّد، أخلاقيات البحث العلمي، ص16، 17.

[9] – منى توكّل السيّد، أخلاقيات البحث العلمي، ص17، 18.

[10] – أنول بتشيرجي، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، تر: خالد بن ناصر الحيان، جدار اليازوري، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 2015. ص385.

[11] – رغميت حنان، واجب الأمانة العلمية لطالب الدكتوراه وفقا لمقتضيات القرار الوزاري 933 المحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، تصدرها جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، ع4، ديسمبر2018. ص236. نقلته عن: مصطفى مكي، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة، الجزائر، 2013. ص18.

[12] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها، أخذته عن: عبد الباسط متولي خضر، أدوات البحث العلمي وخطة إعداده، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014. ص255.

[13] – خالد عبد السلام وخياطي مصطفى، كيف تتجنب السرقات العلمية – دليل بيداغوجي عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، 2019، (كتاب إلكتروني)، ص15. https://atrss.dz/ressources/fichiers_produits/ 1643.pdf

[14] – سمية بن عمار، السرقات العلمية وعلاقتها بمستوى الباحث: دراسة ميدانية على عينة من طلبة السنة الثانية ماستر –جامعة تلمسان نموذجا– سلسلة كتاب عمال المؤتمرات، عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم عنوانه "تمتين أدبيات البحث العلمي"، يصدرها مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، ع30، ديسمبر 2020.ص192.

[15] – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السرقة العلمية، ما هي؟ وكيف أتجنّبها؟ (شمن سلسلة دعم التعلّم والتّعليم بالجامعة)، تنشرها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (عمادة التقويم والجودة)، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1433هـ (2012م)، ص8.

[16] – عبد الهادي مسعودي وخيرة مسعودي، أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعة الجزائرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد1، ع2، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية – المركز الجامعي أفلو، 2018، ص115.

[17] – خالد عبد السلام وخياطي مصطفى، كيف تتجنب السرقات العلمية – دليل بيداغوجي عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، 2019، ص14.

[18] – خالد عبد السلام وخياطي مصطفى، كيف تتجنب السرقات العلمية – دليل بيداغوجي عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، ص20، 21.

[19] – خالد عبد السلام وخياطي مصطفى، كيف تتجنب السرقات العلمية – دليل بيداغوجي عملي للطلبة والباحثين الجامعيين، 2019، ص25، 26، تاريخ النشر وتاريخ الاطلاع.

نقلاه عن: Université de Liege, Le plagiat, **p2**(07/02/2016)

https://www.ulg.ac.be/cms/c_151415/plagiat

[20] – المرجع نفسه، ص26، 27.

[21] – أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الفكر القانوني والسياسي، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلّد1، العدد2، 2017. ص83.

قائمة المصادر والمراجع:

1 – الكتب:

1- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، ط1، الأردن، 2000.

2- منى توكّل السيّد، أخلاقيات البحث العلمي، منشورات جامعة المجمعة، كلية التربية بالزلفي، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013.

3- سعيد جاسم الأمدي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، مؤسسة وارث الثقافة، ط2، العراق، 2008.

4- أنول بتشيرجي، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، تر: خالد بن ناصر الحيان، جدار اليازوري، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015. ص385.

5- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السرقة العلمية، ما هي؟ وكيف أتجنّبها؟ (شمن سلسلة دعم التعلّم والتّعليم بالجامعة)، تنشرها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (عمادة التقويم والجودة)، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1433هـ (2012م).

المجلات والدوريات:

1- أجعود سعاد، "السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الفكر القانوني والسياسي"، تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، المجلّد1، العدد2، ديسمبر، 2017.

2- سمية بن عمار، السرقات العلمية وعلاقتها بمستوى الباحث: دراسة ميدانية على عينة من طلبة السنة الثانية ماستر -جامعة تلمسان نموذجا- سلسلة كتاب عمال المؤتمرات، عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم عنوانه "تمتين أدبيات البحث العلمي"، يصدرها مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، ع30، ديسمبر 2020.

3- رغميت حنان، "واجب الأمانة العلمية لطالب الدكتوراه وفقا لمقتضيات القرار الوزاري 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، تصدرها جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، العدد4، ديسمبر2018. ص236. نقلته عن: مصطفى مكي، البحث العلمي آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة، الجزائر، 2013.

- العاجز فؤاد علي، "معايير السلوك الأخلاقي لنشر البحوث العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بغزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية) تصدرها الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، المجلد19، ع1، 2011.

4- عبد الهادي مسعودي وخيرة مسعودي، أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعة الجزائرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية – المركز الجامعي أفلو، المجلد1، ع2، 2018.

المواقع الإلكترونية:

- https://atrss.dz/ressources/fichiers_produits/ 1643.pdf

- https://democraticac.de/?p=1905